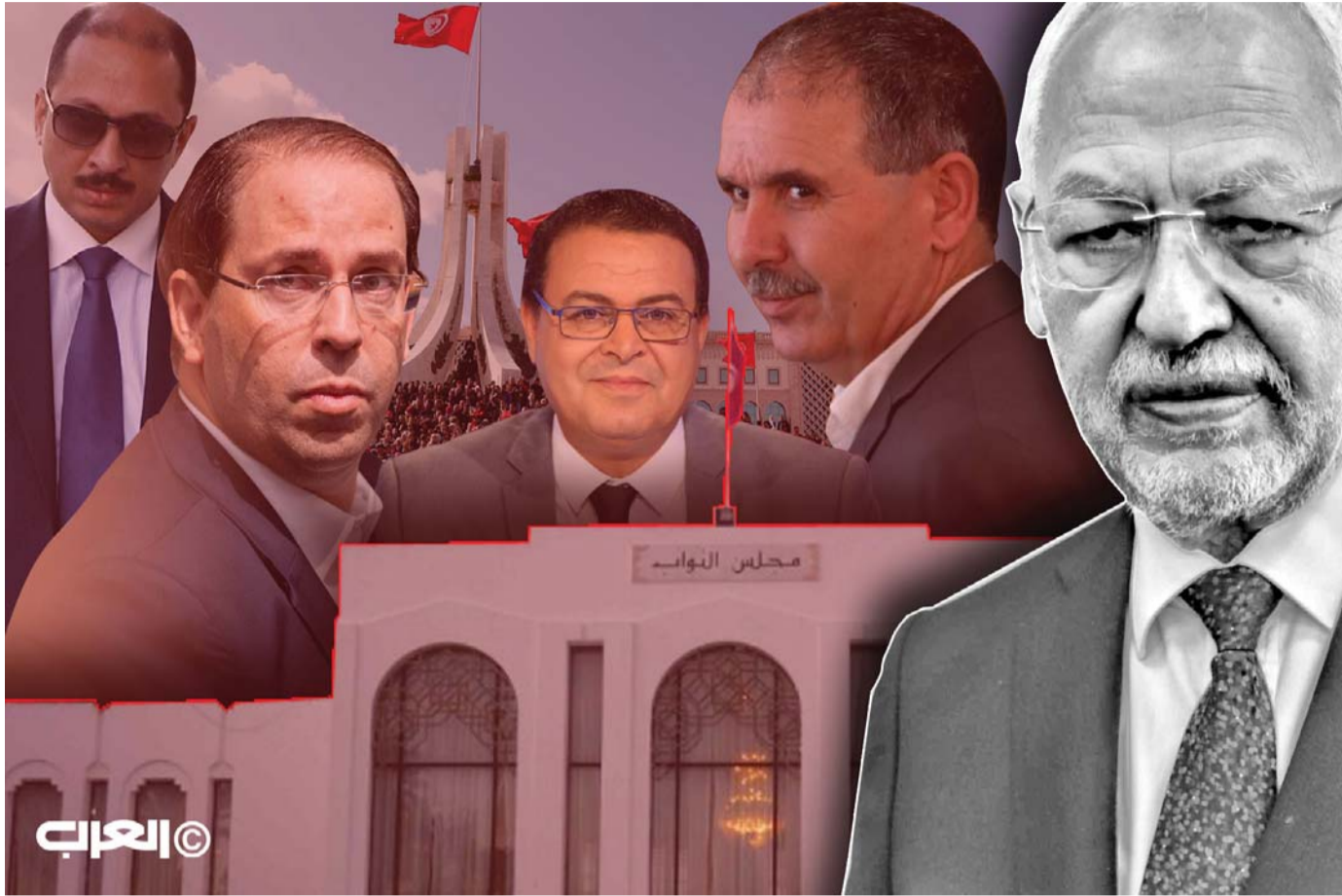


خيارات صعبة أمام حكومة النهضة: ترويكا أم تكنوقراط

صعود لافت لقوى تفتقر إلى الخبرة في الإدارة وعلاقتها محدودة بشبكات الدولة العميقة



البرلمان الجديد لم يعاقب الأحزاب التقليدية وحدها بل يبدو أنه عاقب تونس التي قد تجد نفسها بلا حكومة لأشهر في ظل عدم استعداد الأحزاب والمجموعات الصاعدة للحكم وتفصيلها الجلوس على الربوة، ما يجعل الاستنتاج بديئاً من خارج البرلمان هو الأقرب للواقع، أي حكومة وحدة وطنية أو حكومة كفاءات أو إنقاذ للحصول على دعم القوى الاجتماعية الفاعلة. لكن بأي شروط ومن سيقودها الحزب الفائز أم سنعود إلى مربع التوافق؟

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

الامتياز سيخرجها إلى العلن ويجعلها تحت الضغط الإعلامي والسياسي والشعبي. كما أنها مهددة بفقدان المربع المربح الذي مكنتها من الصعود، مربع "الحزب النظيف" الذي يستثمر الإحصائيات والتقارير وشهادات الخبراء والمحللين للهجوم على التحالف الحاكم السابق.

ويبدأ الارتباك واضحا لدى ممثلي هذه الأحزاب والمجموعات الصغيرة في الحواريات التلفزيونية في الأيام الثلاثة الماضية بشأن دورها المستقبلي، وهل أن شعاراتها بشأن الحرب على الفساد وإعادة تصويب الخيارات الاقتصادية والاجتماعية ستمتد للتعويض أم لا. ويهرب هؤلاء الممثلون إلى النقاش بشأن المحاصصة الحزبية في تشكيل الحكومة بدل الاستفاضة في شروط التغيير الذي يفترض أن يكون محور الحكومة القادمة، ولأجله تقدمت هذه المجموعات للتنافس على الوصول إلى البرلمان.

لا أحد يعرف ماذا يريد وكيف يمكن أن يساهم ولو بدور ثانوي في تغيير الوضع، وهذا منطقي لأن غالبية الطبقة السياسية الحالية هي سلبية المعارضة التقليدية التي عارضت الزعيم المؤسس الحبيب بورقيبة ومن بعده نظام حكم زين العابدين بن علي، وكان دورها اللعب على توظيف أخطاء السلطة في الداخل والخارج، وخاصة المسائل الحقوقية، وليس الاشتغال على بدائل حقيقية يمكن أن تعدل بوصلة الانفتاح الليبرالي المغالي للدولة ومواجهة خيار الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الذي يتم تنفيذه إلى الآن بضغط من الصناديق المالية الدولية، أو سبل استفادة متكافئة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وليس هناك مؤشرات على أن هذه المعارضة (التي بات أغلبها الآن في السلطة) قد غادرت مربعها الأول، مربع تسجيل النقاط على الحزب الحاكم، وهو ما يجعل مجموعة مثل حركة الشعب التي تقول إنها تمتلك رؤى ومقاربات فكرية تفصيلية جاهزة، تتلكأ في القبول بمغامرة السلطة، لأن ذلك سيضع موضع اختيار ثقافة إخوان الصفا السرية التي تبشر بالتغيير الشامل، لكن حين تخرج للضوء تتغير مساراتها، تماما مثلما حصل الأمر مع حركة النهضة بعد 2011.

ويبدو الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة إلى ائتلاف الكرامة الذي لا تجمع بين منتسبيه ونوابه الصاعدين سوى شعارات عامة عن "حماية الثورة" ومواجهة الفساد، وسيكون دورهم الرئيسي إسناد النهضة في البرلمان وتشكيل الحكومة، لكنهم سيمثلون صداعا كبيرا لها بشروطهم الصدامية في مواجهة الدولة العميقة التي لا تقدر أي جهة على الحكم دون قنوات تواصل معها.

برلمان مشتت يعقد مهمة تشكيل حكومة جديدة

قوية، معتبرا أن "الأفضل هو تشكيل حكومة إنقاذ وطني دون مشاركة الأحزاب لمدة سنتين".

وقد لا تذهب النهضة إلى هذا الخيار باختيارها، وقد تكون مضطرة في ضوء ضغوط جدية للدفع إلى تسريع تشكيل حكومة عبر عنها الرباعي الراعي للحوار الوطني (ومحوره اتحاد العمال، واتحاد أرباب العمل)، وهي دعوة بمقابلة رسالة التحذيرية إلى الغنوشي بأن القوى الاجتماعية الفاعلة لن تسمح بإطالة الصراعات والمحاصصات الحزبية لتشكيل الحكومة فيما البلاد تعيش وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا لا يمكن أن يتحمل المزيد من التأخير.

ولا شك أن الرسالة واضحة وبليلة وتذكر النهضة بمالات 2012/2013، حيث لعب الاتحاد دورا محوريا في دفع النهضة إلى تسليم الحكم كما ساهم بشكل فعال في انتقال السلطة إلى حكومة مهدي جمعة التي حضرت للانتخابات 2014.

وربما يكون موقف الاتحاد أكثر تشددا في ظل وجود أطراف فائزة لا يتوقف بعض ممثليها عن مهاجمته والدعوة إلى فصل السياسي عن النقابي والاكتفاء بدور مطلبية تفاوضي في المجالات القطاعية.

كما أن مشاركة اتحاد أرباب العمل في الاجتماع الرباعي (الثلاثة) وتبني البيان التحذيري يعكسان قلقا من استعادة مناخ الفوضى والتوتر الأمني والاجتماعي والإضرابات خلال فترة حكم الترويكا ما دفع إلى خسارة مئات المستثمرين الذين اضطروا إلى مغادرة البلاد.

ودعا الرباعي في بيانه إلى "الإسراع بتشكيل الحكومة نظرا للظرف الدقيق الذي تمر به البلاد خاصة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات الأمنية".

وقد يدفع التسخين لاحتجاجات قادمة تحت عنوان رفض نتائج الانتخابات بسبب الحديث عن "تزوير واسع" ورشني وشراء دعم حركة النهضة إلى البحث عن خيار واضح.

وبالنسبة، فإن النهضة في وضع صعب إذا تمسكت بقيادة المشاورات الحكومية، وهو ما يجعلها تلجا إلى مشاورات متعددة لظرب الخصوم إلى التحالف معها، لكن الأقرب إلى الواقع هو اختيار شخصية وطنية محايدة تكون لديها خبرة بتسيير شؤون الدولة وعارفة بالملفات كما تحوز على الحد الأدنى من ثقة الأطراف الاجتماعية الفاعلة.

ورغم ما أحاط بالشاهد من ظروف دفعت به إلى خسارة الانتخابات الرئاسية وحصول حزبه "تحيا تونس" على عدد محدود من المقاعد في البرلمان، فإن الشاهد يمكن أن يكون بديلا ولو بشكل مؤقت للخروج من الأزمة ونيل رضا مختلف الفرقاء سواء من الكتل الصاعدة، وعلى رأسها حركة النهضة، أو دوائر الضغط التي تتخوف من تكرار تجربة الترويكا وأخطارها الأمنية والسياسية.

في العودة من جديد للشعب في انتخابات جديدة، أي أن الضغط عليها بالانتخابات المبكرة لا يقلقها.

حكومة من خارج البرلمان

تدفع حالة الارتباك بين الكتل الصاعدة، فضلا عن العداء التاريخي، إلى البحث عن صيغة من خارج توازنات البرلمان، وهو ما يمثل مخرجا يحفظ لحركة الشعب وللتيار الديمقراطي من إحراج التحالف مع من نجحوا في الصعود إلى البرلمان بانتقاد أدائها الحكومي. كما يعطي النهضة فرصة التخلي عن الواجهة والتفصي من الضغوط ومواجهة المعارك الحامية مثلما جرى في فترة الترويكا.

ورغم التصريحات التي يطلقها راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة وقياديون آخرون بشأن استلام الحكم وتحمل المسؤولية في مواجهة الفساد، والتلميح بعدم بناء توافق مع ممثلي المنظومة القديمة، فإن مصلحة النهضة الحقيقية هي التمرس خلف شخصية وفاقية مثلما كان الأمر مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، أو وراء حكومة كفاءات أو وحدة وطنية أو إنقاذ كتلك التي أعلن عنها غازي الشواشي الأمين العام للتيار الديمقراطي، وأن الجدل الحالي والتشدد في المواقف هدفهما تحسين شروط التفاوض حول موقع أفضل في الحكومة القادمة مهما كان توصيفاها.

وقال الشواشي "حتى إن تجاوزت النهضة الصعوبات وشكلت حكومة، فستكون حكومة هشّة تواجهها معارضة

مع تيارات أخرى صديقة في البرلمان أو في الساحة السياسية، وقد يعرض تحالفات حركة الشعب في قطاعات حيوية في اتحاد الشغل إلى هزات تقلص من تفويضها الوازن.

وتعتقد أن التيار الديمقراطي، الذي سبق أن تحالف رئيسه محمد عيو مع النهضة في فترة حكومة الترويكا، قادر على استيعاب أي صدمات من تحالفه مع الحركة لأنه ليس تيارا أيديولوجيا حديا. كما أن قياداته باتت تمتلك قدرة على المناورة السياسية، وهو ما كشفته شروط عبو التعجيلية مثل المطالبة بوزارات حيوية كالدخالية والعدل والإصلاح الإداري، فضلا عن رئيس حكومة مستقل، وهو ما يعني تحييد النهضة عن الحكم، وحصولها على أدوار ثانوية مقابل تحميلها مسؤوليات الفشل الحكومي، وطبعاً هذه شروط لم تقبل بها، وهو ما يعطي مسوغا لمقاطعة التيار حكومة تشرف عليها الحركة بشكل أو بآخر.

وسيكون الحرج الأكبر على حركة الشعب التي قد تعجز عن إقناع جمهورها بضرورة وضع اليد في يد الخصم التاريخي لضرورة المصلحة الوطنية، أو الاستفادة من ضعف النهضة لتحقيق مكاسب ذات بعد استراتيجي يفتح باب التسلسل إلى مؤسسات عليا في الدولة بارحبية أفضل وبعيدا عن ضغوط الإعلام، خاصة أنها تمارس أخونة للحساب الخاص.

وفي مقابل ذلك، حرصت النهضة على تبيد الضغوط التي تمارس عليها من المجموعات الصاعدة. وقال قياديون في الحركة خلال ظهور تلفزيوني إن النهضة لن تتنازل تحت أي ابتزاز ولا مشكلة لها

وتجد حركة الشعب والتيار الديمقراطي مبررا قويا في التهرب من دخول حكومة مع حركة النهضة، وذلك لأسباب كثيرة، أهمها أن الحملات الانتخابية التي قادها التيار كانت تقوم على القطيعة مع أحزاب التحالف الحاكم السابق، لأن أي تسييق أو تحالف سيؤدي إضفاء شرعية على منظومة الحكم السابق بأخطائها المختلفة، والتي يعتقد التيارات الصاعدة أنها جاءت لإصلاح تلك الأخطاء وإعادة تصويب مسارات التغيير المختلفة.

لكن الأهم هو الخوف من حركة النهضة التي توصف بالأخطبوط لكونها تمتلك قدرات عجيبة على استيعاب خصومها وتوظيفهم لخدمة خططها وأجندتها المعلنه والخفية، ما يؤدي إلى تقطيع من يتحالف معها مثل أحزاب الترويكا (المؤتمر من أجل الجمهورية، الكتل) ثم نداء تونس.

وإضافة إلى العداء التاريخي بين حركة الشعب كتنظيم ناصر بن أمين النهضة ذات الخلفية الإخوانية، فإن مساوفاً قوميين من التحالف مع الإسلاميين تتزايد بسبب ما بات يعرف بالأخونة والتسلسل إلى مؤسسات حيوية في الدولة والسيطرة عليها، ما يمكن النهضة من إحكام قبضتها على مدى استراتيجي.

ولا تريد حركة الشعب والتيار الديمقراطي أن يمثلا رافعا لهذه الأخونة والتمكين للإسلاميين، ما يضعهما في مواجهة مباشرة مع الأضرار وقد يؤدي إلى انسحابات وانشقاقات تؤثر على نفوذهما في البرلمان. كما يضعهما

التحالف مع حركة النهضة في مواجهة

تضم شبكة أنصاره بالأساس طلبية متلوغين، إلى جانب شخصيات كان حضورها بارزا خلال احتجاجات "القصة 1" عام 2011 والتي كانت منعرجا في مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد إثر سقوط نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

أثار سعيد الجدل في البلاد منذ إعلان ترشحه للدورة الرئاسية الثانية لقلّة المعلومات حوله ولقرابه من شخصيات سياسية محافظة.

واعتبره البعض يساريا وصفه آخرون على أنه إسلامي محافظ. ويدعو سعيد لانتخاب مجالس جهوية تعين بدورها ممثلين لها "من أجل أن تصل إرادة الشعب للسلطة المركزية ومقاومة الفساد".

تعرضت لحالة وهن كبير منذ 2011 وضاعف دستور 2014 من تفككها وانهارها عبر توزيع السلطة التنفيذية على أكثر من طرف.

ويمثل انسجام رئيس الجمهورية القادم بعد انتخابات 13 أكتوبر مع الفريق الحكومي محط اهتمام الجميع في تونس بالرغم من أن المرشح الرئاسي يعتبر أن برنامجه يفتح على الجميع وهو قابل للتعاون معهم.

ويتذكر صحافي من فرنسا برس أن سعيد حين يدخل صباها الكلية يبدأ في إلقاء التحية على كل من يعترضه من زملائه الذين يدرسون معه وعمل النظافة والموظفين بالإدارة والطلبة، ويسال عن أحوالهم وأحوال عائلتهم فردا فردا.

يعتبر سعيد مستأنا القانون التونسي في الجامعة التونسية قيس سعيد المرشح للدورة الرئاسية الثانية، من الوجوه السياسية الصاعدة في تونس التي تختلف في رؤيتها للحكم عن المنظومة التي قادت البلاد لمدة ثماني سنوات، بما يطرحه من أفكار ورؤى مغايرة تغير بعض الهواجس عند مسانديه قبل خصومه.

وقبل موعد الدور الثاني تثار أسئلة عديدة حول تجانسه مع الفريق الحكومي ومدى ملائمة ما يطرحه مع باقي القوى السياسية الصاعدة للبرلمان.

ويركز سعيد في برنامجه على الحكم المحلي في توجه يعد حسب قراءات متابعين بأنه سيزيد من إضعاف الحكم المركزي وإرخاء قبضة الدولة

مشاركة اتحاد أرباب العمل في الاجتماع الرباعي (الثلاثة) وتبني البيان التحذيري يعكسان قلقا من استعادة مناخ الفوضى والتوتر الأمني والاجتماعي والإضرابات

وقد فضل عن هذا كله، فإن المجموعات الصاعدة مثل التيار الديمقراطي (وسط يسار) وائتلاف الكرامة (يمين النهضة) وحركة الشعب (قومي ناصري) لا تمتلك تجارب في إدارة الشأن العام، ولو في المستويات المحلية الدنيا، وهو ما يهدد لصدام سريع مع الإدارة خاصة أن هذه المجموعات استقطبت الناخبين بخطاب ثوري حاد يعدد بالقطيعة مع لوبيات الفساد ومواجهة حيتان التهريب، التي نجحت في شراء دعم الكثير من النواب في الدورة الماضية، فضلا عن إعادة توجيه المشاريع الكبرى من المدن التقليدية المتمركزة على الساحل التونسي إلى مدن الداخل التي تعيش الفقر والتهيش، وينحدر منها أغلب قيادات الكتل الجديدة.

بدائل غائبة

ما تزال قيادات هذه المجموعات في حالة ارتباك كمن لا يصدق فوزه وبهذه الأرقام المحسنة في تشكيل البرلمان والحكومة والمرحلة المقبلة ككل (التيار الديمقراطي 21/ ائتلاف الكرامة 21، وحركة الشعب 16)، خاصة أن هذا

الجملة الثانية من الانتخابات الرئاسية

قيس سعيد مرشح يثير الهواجس

تونس - يعتبر استأنا القانون الدستوري في الجامعة التونسية قيس سعيد المرشح للدورة الرئاسية الثانية، من الوجوه السياسية الصاعدة في تونس التي تختلف في رؤيتها للحكم عن المنظومة التي قادت البلاد لمدة ثماني سنوات، بما يطرحه من أفكار ورؤى مغايرة تغير بعض الهواجس عند مسانديه قبل خصومه.

وقبل موعد الدور الثاني تثار أسئلة عديدة حول تجانسه مع الفريق الحكومي ومدى ملائمة ما يطرحه مع باقي القوى السياسية الصاعدة للبرلمان.

ويركز سعيد في برنامجه على الحكم المحلي في توجه يعد حسب قراءات متابعين بأنه سيزيد من إضعاف الحكم المركزي وإرخاء قبضة الدولة

